



الاتحاد الإفريقي
المكتب الإفريقي
للثروة الحيوانية



البرنامج الإقليمي لمكافحة
الأمراض العابرة للحدود في البلدان العربية والأفريقية
من أجل تحسين سلامة واستمرارية تجارة
الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية

تقرير نيروبي (كينيا) في يوليو 2019
استناداً إلى

تقرير الخرطوم في يوليو 2018

التربية الحيوانية تمثل العنصر الأساسي في حياة سكان القرى وتجمعات البدو في العديد من البلدان العربية والأفريقية. وهي المورد الأساسي للرزق والغذاء والدخل القومي لتأمين احتياجاتهم الأخرى. هذا بالإضافة إلى تأثيرها على المركز الاجتماعي للمالكي القطعان.

من الملفت للنظر أن عدد رؤوس القطعان الحيوانية في البلدان العربية يقدر بـ 352 مليون رأس تقريباً مقابل 1019.8 مليون تقريباً في البلدان الأفريقية. فهناك السودان والمغرب والجزائر وموريتانيا والصومال التي تمثل البلدان العربية التي تملك أكبر عدد من القطعان وكلها تقع ضمن القارة الأفريقية. أما نيجيريا وإثيوبيا والسودان فهي البلدان الأفريقية التي تملك أكبر عدد من القطعان. وقد بلغ حجم التجارة بين المنطقة العربية وشبه الصحراء الأفريقية في العام 2015 ما يناهز 41.24 بليون دولار. وقد بلغت صادرات البلدان العربية إلى الصحراء الغربية في تلك السنة 29.4 بليون دولار والواردات 11.84 بليون دولار. أما الواردات الزراعية المستوردة إلى البلدان العربية من الصحراء الأفريقية فقد بلغت 34.4% من مجموع واردات البلدان العربية المقدرة بـ 4.074 بليون دولار. ومن بين أهم المستوردات الغذائية للبلدان العربية من البلدان الأفريقية الحيوانات الحية واللحوم المتنوعة والأسماك والقشريات والأعلاف وغيرها التي يقدر ثمنها بـ 2.489 بليون دولار وفقاً لمعايير التجارة الدولية.

تلعب التربية الحيوانية في البلدان العربية والأفريقية دوراً في تأمين الحاجات الغذائية لعديد من البلدان. وهذا ما حمل البلدان إلى التنبه بشكل أكبر إلى النواحي الصحية والغذائية للقطعان الحيوانية وتحسين النسل لزيادة مساهمتها في تأمين الأمن الغذائي في المنطقة. ورغم هذه الجهود فإن المنتجات الحيوانية لا تغطي سوى جزء بسيط من احتياجات العديد من بلدان المنطقة نظراً لتزايد السكان المطرد مع ازدياد الدخل القومي المتنامي، والإنتاج المتدني بالنسبة لكل رأس من الحيوانات بسبب ضعف الأنسال واتباع الأساليب التقليدية في التربية في العديد من بلدان المنطقتين. بالإضافة إلى ذلك لم يتحقق إلا تحسين بسيط في نوعية المنتجات الحيوانية.

هناك عدة عقبات تواجه تنمية واستدامة الإنتاج الحيواني في البلدان العربية والأفريقية. وأهم هذه العقبات ضعف المصالح البيطرية والحجر البيطري والمعايير الحدودية بالإضافة إلى ضعف التشريعات وتطبيق القوانين وإجراءات الحجر، مما أدى إلى انتشار العديد من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وخاصة الحمى القلاعية وحمى وادي الرفت وطاعون المجترات الصغيرة والبروسيللا. وهذا ما أثر سلباً على استقرار حياة الحيوانات والمجموعات البشرية في البلدان العربية وأفريقيا والأمن الغذائي كما شكل عائقاً كبيراً أمام تجارة المواشي والمنتجات الحيوانية للتجارة الإقليمية والدولية.

دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) والمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية (AU-IBAR) في مكافحة الأمراض العابرة للحدود يعد جزءاً من جهود كل من المنطقتين لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030)، ولا سيما فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر والقضاء على الجوع وتحسين

مستويات الأمن الغذائي والتغذية في المجتمعات الريفية في المنطقة العربية والأفريقية. كما تعمل AOAD و AU-IBAR و FAO و OIE على تبسيط وتنسيق جهود مختلف البلدان في تنفيذ السياسات الوطنية لتعزيز رصد الصحة الحيوانية، ومراقبة الحدود، ورصد الأوبئة والكشف المبكر عنها، والاستجابة للطوارئ وتحليل المخاطر من خلال تنفيذ المعايير التي وضعتها المنظمات الدولية (OIE)، CAC، ومنظمة الصحة العالمية) لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض المنقولة حيوانياً.

الهدف هو ضمان تجارة آمنة ومستقرة للحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية بين المنطقتين.

ودعماً لجهود دول المنطقتين في تنمية وتعزيز قدراتهما لمواجهة كافة التهديدات العالمية التي تواجهها الثروات الحيوانية فيها، يجب تكثيف الجهود في تطوير الخدمات البيطرية في الدول العربية والأفريقية لأن ذلك سيحدث تأثيراً على صحة الإنسان والحيوان وعلى تدفق التجارة وتسهيلها بين دول المنطقتين.

نفذت المنظمات العديد من البرامج والمشاريع التي تعنى بمكافحة أهم أمراض الحيوان في المنطقتين. ويتم تنفيذ هذه البرامج والمشاريع بدعم من الدول المستفيدة والمؤسسات المالية التنموية العربية والإقليمية وشركاء التنمية الآخرين. حققت هذه البرامج والمشروعات نتائج مهمة، ومع ذلك لا زال وضع الثروة الحيوانية في المنطقة بحاجة إلى مزيد من الجهود والدعم، لا سيما بعد تفشي سلالات للحمى القلاعية (FMD) وطاعون المجترات الصغيرة (PPR) في المنطقتين العربية والأفريقية. وقد استلزم ذلك ضرورة قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتوسيع أعمال هذا البرنامج إلى مرحلة ثالثة بالتعاون مع المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية.

أكد إعلان سرت الصادر عن القمة العربية الإفريقية الثانية المنعقدة في مدينة سرت الليبية في 10 أكتوبر 2010، على أهمية الثروة الحيوانية في سياق تعزيز الأمن الغذائي والتنسيق بين المنطقتين. كما تم التركيز على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمناسبة لتحسين الثروة الحيوانية وإنتاجيتها. كما طالب الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية لبرنامج الأمراض العابرة للحدود TADs المنعقد في مقر المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالخرطوم خلال الفترة 18-19 / يوليو/ 2018 من المنظمة العربية للتنمية الزراعية إعداد وثيقة مشروع للمرحلة الثالثة من برنامج مكافحة الأمراض الحيوانية في المنطقتين العربية والإفريقية. وسيضمن ذلك استمرار جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بصحة الحيوان للتعاون في تعزيز آلية مستدامة للإدارة المتكاملة للأمراض والآفات الحيوانية التي تهدد التجارة في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية. وقد أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي - IBAR وثيقة جديدة لبرنامج إقليمي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في المنطقة العربية والأفريقية لتحسين سلامة واستقرار تجارة الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية في إطار التعاون المشترك بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمكتب الأفريقي AU-IBAR ومؤسسات التمويل والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

يشتمل هذا البرنامج على عدد من المكونات والأنشطة التي تهدف إلى مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود التي تحظى بأولوية في التجارة (الحمى القلاعية، الحمى المالطية، حمى الوادي المتصدع وطاعون المجترات الصغيرة) لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة.

يعتبر مرض الحمى القلاعية من أخطر الأمراض الفيروسية الشديدة العدوى التي تصيب الماشية وتتسبب بخسائر اقتصادية فادحة بسبب انخفاض إنتاج الحليب، وخاصة في قطاعات إنتاج الألبان المكثفة، وكذلك عمليات الإجهاض ونفوق الحيوانات الصغيرة، مما يؤثر على إنتاجية الحيوانات والقطعان. وللمرض تأثير في تجارة الثروة الحيوانية وله آثار ضارة على اقتصادات البلدان المنتجة والمصدرة للماشية. وبالمثل فإن طاعون المجترات الصغيرة هو أحد أخطر الأمراض الحيوانية العابرة للحدود التي تصيب الأغنام والماعز في المنطقتين. وتشير التقديرات إلى أن طاعون المجترات الصغيرة يتسبب بخسائر اقتصادية سنوية تتراوح بين 1.2 و 1.7 مليار دولار أمريكي في المنطقتين. وقد تصل نسبة الإصابات في أسوأ الحالات إلى 100٪، ونسبة النفوق إلى 90٪. وتحدث الخسائر بسبب موت الحيوانات، وانخفاض الإنتاجية وتكلفة مكافحة الأمراض. وقد تم الإبلاغ عن طاعون المجترات الصغيرة في حوالي 70 دولة، أكثر من 60٪ منها في إفريقيا. ويؤثر داء البروسيلات وحمى الوادي المتصدع تأثيراً كبيراً على الصحة العامة، حيث يتسببان في حمى متموجة وحمى نزفية على التوالي، فضلاً عن تأثيرهما على التجارة الإقليمية في الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية. ويتسبب المرضان في موجات إجهاض في الحيوانات قد تصل إلى 100٪ في بعض القطعان.

تم إعداد وثيقة البرنامج هذه بالرجوع إلى الاستراتيجيات العالمية لمرض الحمى القلاعية وطاعون المجترات الصغيرة، وكذلك استراتيجية عموم إفريقيا لمكافحة واستئصال طاعون المجترات الصغيرة من إفريقيا. كما تمت الإشارة إلى الخطة الاستراتيجية السادسة للمنظمة للفترة (2010-2016) والتي لها ثلاثة أهداف إستراتيجية:

- تحسين صحة الحيوان ورعايته من خلال الإدارة المناسبة للمخاطر
- تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية من خلال الشفافية والتواصل
- ضمان قدرات الخدمات البيطرية واستدامة أنشطتها

كما تم الأخذ بعين الاعتبار الدروس وأفضل الممارسات الناتجة عن تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية.

2. دواعي استخدام البرنامج:

- 2.1 انخفاض الإنتاجية على مستوى الوحدة الحيوانية وعدم القدرة على الاستفادة الكاملة من القيمة المضافة لإنتاج الثروة الحيوانية، مما يضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدول.
- 2.2 ضرورة تعزيز التجارة بين المنطقتين العربية والأفريقية في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية.

- 2.3 ضعف المصالح البيطرية الوطنية (بما في ذلك المختبرات وخدمات الحجر الصحي) في السيطرة على الأمراض ومكافحتها.
- 2.4 قصور وضعف الكوادر الفنية العاملة في مجالات التشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.
- 2.5 ضعف التنسيق العربي الإفريقي في مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المنشأ.
- 2.6 ضعف تدفق التجارة البينية ضمن البلاد وخارجها في الثروة الحيوانية والمنتجات في المنطقة العربية والأفريقية.
- 2.7 نقص أو انعدام التواصل ونظام المعلوماتية والشبكات داخل الدول العربية وفيما بينها وبين الدول المستوردة والمصدرة للثروة الحيوانية.
- 2.8 ضعف السياسات والتشريعات الخاصة بالثروة الحيوانية.

3. أهداف البرنامج:

- 3.1 دعم برنامج الرصد الوبائي للصحة الحيوانية، وتعزيز قدرات الخدمات البيطرية، والحجر البيطري، وإنتاج اللقاحات البيطرية، وبناء قواعد البيانات والمعلومات اللازمة للرصد والإنذار المبكر.
- 3.2 تنمية قدرات الكوادر الوطنية العاملة في مجال المراقبة والتحري والتشخيص الدقيق لأمراض الحيوانات العابرة للحدود، ومراقبة جودة اللقاحات البيطرية، وإدارة المخاطر وتحليلها.
- 3.3 وضع الآليات المناسبة لتحسين الوضع الصحي للقطعان الحيوانية في دول المنطقتين وتعزيز إجراءات تحسين الجودة والالتزام بالمعايير الدولية مما يساعد على تعزيز تجارة الحيوانات الحية ومنتجاتها في المنطقتين .
- 3.4 شراكات حقيقية متكاملة بين المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود من أجل تسريع تنفيذ استراتيجيات مكافحة الإقليمية والدولية، ولا سيما في تنفيذ حملات تقييم الخدمات البيطرية ومسار مكافحة التدريجي لمرض الحمى القلاعية.
- 3.5 مساعدة الدول الأعضاء في وضع الصيغ النهائية لاستراتيجياتها وبرامجها الوطنية.
- 3.6 تعزيز التعاون والتنسيق العربي والإفريقي لتوفير قواعد البيانات والمعلومات للمساعدة في مكافحة أمراض الحيوان من خلال تكامل الجهود الإقليمية في هذا الموضوع، والاستفادة المتبادلة من الإمكانيات والمعدات الفنية المتاحة لبلدان المنطقة.

4. مدة البرنامج:

من المقترح أن يتم تنفيذ هذا البرنامج في غضون خمس سنوات.

5. المستفيدون:

الدول العربية والأفريقية ، وتشمل جميع الدول العربية (الجزائر ، البحرين ، جزر القمر، جيبوتي، الإمارات ، مصر ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، المغرب ، موريتانيا، عُمان ، فلسطين، قطر، السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس واليمن) ، مع (14) دولة أفريقية تتمتع بميزة نسبية في تجارة الحيوانات الحية ومنتجاتها: بوركينا فاسو ، الكاميرون ، تشاد ، إفريقيا الوسطى، إثيوبيا، كينيا، مالي، النيجر، نيجيريا، تنزانيا، جنوب إفريقيا وأوغندا وإريتريا والسنغال وجنوب السودان (الحزام المجاور للمنطقة العربية).

6. الجهات الممولة:

الصندوق العربي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA)، ومؤسسات التمويل الأفريقية والإقليمية والدولية.

7. الجهة المنفذة للبرنامج:

- الجهات المانحة داخل البلد في الدول المشاركة.
- المنظمات الفنية الإقليمية والدولية ذات الصلة.
- المنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE).
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
- المكتب الأوروبي لرصد مرض الحمى القلاعية

8. مكونات البرنامج:

يحتوي البرنامج ست مكونات رئيسية:

المكون 1: تعزيز أنظمة رصد الأمراض الحيوانية المنشأ والعبارة للحدود:
يتم تنفيذ هذا المكون من خلال:

1. تطوير البنية المعلوماتية الخاصة بالأمراض المستوطنة والغريبة، مما يساعد في تدفق المعلومات على مدار السنة لاتخاذ القرارات.
2. إجراء مسوحات دورية واستقصاءات ميدانية عن الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض حيوانية المصدر، ولا سيما تلك التي تؤثر على التجارة بين البلدان الأفريقية وخارجها في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية.

3. دعم أنظمة الرصد والمراقبة الوبائية بما في ذلك المسوحات المصلية الدورية واستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لرسم خرائط المخاطر للأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المنشأ. هذا بالإضافة إلى تنظيم وتنسيق برامج التوعية الخاصة بالإنذار المبكر والتدابير الوقائية، والإبلاغ عن تفشي الأمراض وتحسين التجارة الآمنة في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية.
4. توفير الدعم الفني للرصد والبعثات الميدانية الاستشارية.

المكون 2: تعزيز قدرات المحاجر البيطرية عند المنافذ الحدودية والدوائر الجمركية:

يعتبر الحجر البيطري من أهم دوائر الصحة الحيوانية لأنه يمثل بوابة هامة لحماية الثروة الحيوانية الداخلية وحماية صحة الإنسان من الأمراض الوبائية العابرة للحدود. وتنتقل الثروة الحيوانية في مناطق الرعي في معظم البلدان الأفريقية والعربية بشكل مستمر عبر الحدود بحثاً عن المياه والمراعي ولأغراض تجارية، مما يعقد جهود الوقاية من الأمراض الوبائية ومكافحتها، لا سيما في ظل ضعف أنظمة الرصد، وضعف خدمات الحجر البيطري عند المعابر الحدودية والمنافذ الجمركية في العديد من البلدان. وسيتم تنفيذ هذا المكون من خلال التالي:

- توفير الدعم اللوجستي والفني لمحطات الحجر البيطري والمراكز الحدودية في الدول العربية والأفريقية ذات الحدود المشتركة وعند المعابر حيث لا تتوفر معدات الحجر الصحي والكوادر الفنية الكافية لتعزيز الكشف المبكر عن الأفات والأمراض الوبائية في الصادرات والواردات، أو الحيوانات المتنقلة على حدود البلدان.
- إعداد ومراجعة ونشر المبادئ التوجيهية لتنسيق ومواءمة القوانين والتشريعات التي تنظم حركة الحيوانات عبر الحدود، وضوابط التجارة في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية، بما يتفق مع المعايير الصحية الدولية.

المكون 3: إعادة تأهيل المختبرات البيطرية وتقوية الشبكات المخبرية:

إعادة تأهيل مختبرات تشخيص الأمراض:

يهتم هذا المكون بإعادة تأهيل مختبرات التشخيص البيطري في بلدان عربية وأفريقية مختارة لتعزيز القدرات التشخيصية والتأكيد المبكر للأمراض العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المنشأ. وسوف يتم ذلك من خلال توفير بعض معدات المختبرات والمواد الاستهلاكية.

سيتم توفير الدعم الفني لمختبرات تشخيص مختارة للحصول على حق اعتمادها كمختبرات مرجعية بموجب منظمة المعايير العالمية ISO 17025.

إعادة تأهيل مراكز إنتاج اللقاحات والأمصال البيطرية. ومن خلال هذا المكون، وسيتم تقديم الدعم لإعادة تأهيل بعض مختبرات إنتاج اللقاحات البيطرية المتميزة في الدول العربية والأفريقية. وسيشمل

ذلك إعادة تأهيل المباني القائمة وتوفير المعدات على أساس الحاجة لزيادة القدرة على إنتاج اللقاح في هذه المراكز، مع التركيز على تعزيز القدرات لإنتاج لقاح طاعون المجترات الصغيرة.

إنشاء آليات تنسيق مخبرية لإنتاج اللقاحات والتشخيص تضمن توحيد نوعية إنتاج اللقاحات وفقاً للميزة النسبية للدول والصلات والتشبيك بين مختبرات التشخيص داخل البلدان الأفريقية والعربية وفيما بينها توفير اللقاحات للبلدان للوقاية من تفشي طاعون المجترات الصغيرة والمكافحة عند الحاجة.

سيتم تقديم الدعم لتقييم جودة مجموعات اللقاحات المنتجة محلياً والمستوردة المستخدمة في الوقاية من تفشي الأمراض ومكافحتها لضمان التوافق مع معايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE).

المكون 4: بناء القدرات وتنمية المهارات:

الهدف من هذا المكون هو رفع كفاءة ومهارات ومعارف المهنيين والموظفين البيطريين المساعدين في بلدان عربية وأفريقية مختارة لتعزيز عمليات الكشف المبكر للأمراض والإبلاغ عنها والرد على تفشي الأمراض الوبائية العابرة للحدود على المستويين الإقليمي والوطني. وسيتم بالإضافة إلى أمور أخرى إجراء التدريب في المجالات التالية:

1. اكتشاف الأمراض وتأكيد التشخيص والإبلاغ
2. استخدام التقنيات المخبرية الحديثة في مجالات:
 - التشخيص المخبري لأمراض الحيوان.
 - إنتاج الأمصال واللقاحات البيطرية.
 - المعايرة المخبرية ومراقبة الجودة.
3. استخدام تقنيات الإنذار المبكر والاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية ورسم الخرائط
4. تحليل المخاطر والتخطيط للطوارئ واستراتيجيات المراقبة.
5. تطوير أنظمة إدارة الحجر البيطري.
6. تطوير وتطبيق إجراءات التشغيل الموحدة

عند تنفيذ ما سبق، سيتم التركيز على التدريب أثناء العمل في أفضل المراكز الوطنية والإقليمية.

المكون 5: زيادة الوعي لدى أصحاب المصلحة على جميع المستويات في أفريقيا والبلدان العربية (أصحاب المواشي والرعيان والتجار والشركاء التجاريين وصناع السياسات والمؤسسات الوطنية والدولية والسلطات البيطرية والمستثمرون وعمال المحاجر إلخ.)

يمكن تطبيق هذا المكون عن طريق دعم جهود البلدان في تطبيق برامج التوعية باستخدام التكنولوجيات والطرق المناسبة:

1. تنظيم ورش العمل الدورية وبرامج زيادة الوعي في البلدان المستفيدة في مجالات الصحة العامة ومكافحة الأوبئة العابرة للحدود، وكذلك تحسين مراقبة هذه الأوبئة؛ وكذلك تحسين أعمال المراقبة والتحريات والإبلاغ عن التفشيات الوبائية.
2. تطبيق برامج إرشادية سمعية بصرية وتوزيع منشور وإعلانات ومحاضرات لتلاميذ المدارس.
3. التثقيف والتوسع عبر شبكات الإرسال لتوجيه رسائل إرشادية بسيطة عبر الهواتف المحمولة، والمواقع والبوابات الإلكترونية إلخ. إلى أصحاب المواشي وغيرهم من المعنيين لزيادة الوعي حول قضايا صحة الإنسان والحيوان، وتشجيعهم ومساعدتهم لزيادة أعداد الحيوانات ومنتجاتها، وتعزيز التجارة والمنتجات الحيوانية.
4. زيادة انتشار المطبوعات والمعلومات الخاصة بموضوع الصحة والتجارة الحيوانية.
5. عقد اجتماعات ومنتديات دورية تجمع بين طرفي الاستيراد والتصدير لمناقشة قضاياهم وتبادل المعلومات والاتفاق على بروتوكولات وإجراءات للحفاظ على استدامة التجارة والسلامة الصحية للحيوانات ومنتجاتها.

المكون 6: المراقبة والتقييم

تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمراقبة وتقييم نشاطات هذا البرنامج دورياً مع نشر تقارير دورية موافق عليها من قبل لجنة التسيير. ويجب أن تكون هذه التقارير موثقة بشكل كامل فيما يتعلق بالنشاطات الواردة في الخطة السنوية لتنفيذ المشروع عبر مراحل المختلفة، مع إيراد الملاحظات والاقتراحات اللازمة كالتالي:

1. وضع مؤشر للمتابعة والحصول على إقراره على المستوى الوطني والإقليمي
2. وضع تقرير كل ستة أشهر لتقييم البرنامج كل نصف سنة مع تقييم نهائي للبرنامج
3. إيجاد القدرة على تقييم تأثيرات المشروع على المستويين الداخلي والخارجي
4. توثيق ونشر وتوزيع تقارير بأفضل الطرق المستخدمة والدروس التي تعلمناها من المشروع.

9. البنية التنظيمية والإدارية للبرنامج:

لجنة التسيير

ستقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) وAUIBAR بتنفيذ البرنامج بالتعاون مع مؤسسات التمويل والمنظمات الإقليمية والدولية والبلدان المستفيدة. ويتم الإشراف على متابعة تنفيذ مكوناته من خلال لجنة توجيهية.

أ. تكوين اللجنة

- مدير عام المنظمة العربية للتنمية للزراعية
- التنمية (AOAD) رئيس مجلس الإدارة
- مدير AU-IBAR نائب رئيس مجلس الإدارة

- المنسق الإقليمي للبرنامج عضو ومقرر
- السكرتير الدائم في الدول المتلقية أعضاء
- ممثل كل مؤسسة ممولة مانحة الأعضاء
- ممثل المنظمات النظيرة (EUFMD ، OIE ، FMFAO) أعضاء.

ب. مهام وواجبات اللجنة التوجيهية:

- إقرار خطة العمل والميزانية للأنشطة السنوية للبرنامج.
- تقييم الأداء السنوي للبرنامج.

ج. اجتماعات اللجنة دورياً:

تعقد اللجنة اجتماعاً واحداً كل عام بدعوة من رئيسها، ويجوز عقد اجتماعات أخرى عند الاقتضاء.

الإدارة / اللجنة الفنية

أ- التشكيل

- منسق برنامج رئيساً
- منسقي الدول الأعضاء
- AOAD و AU-IBAR أعضاء
- المستشار الفني للمشروع / خبير M & E ... المقرر
-

ب- مهام وواجبات اللجنة الإدارية / الفنية

- الإدارة اليومية للمشروع
- اعداد خطط العمل والميزانيات السنوية
- إعداد التقارير المرحلية
- تنسيق التقارير المالية والمراجعة
- عقد اجتماعات ربع سنوية لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ وتحديد المعوقات والحلول لتحسين أداء البرنامج
- تنسيق أنشطة الرصد والتقييم في إطار البرنامج
- إعداد التقارير للجنة التسيير ومتابعة تنفيذ توصيات اللجنة التوجيهية
- تنفيذ أي مهام أخرى ذات الصلة تكلف بها اللجنة التوجيهية

الموظفون المطلوبون لتنفيذ البرنامج

- منسق البرنامج:
يجب أن يكون طبيبياً بيطرياً حاصلاً على مؤهل دراسات عليا في علم الأوبئة، ولديه خبرة عملية كافية في إدارة البرامج الإقليمية. مهام المنسق هي كما يلي:
▪ وضع الخطة التشغيلية للأنشطة السنوية لمكونات البرنامج.

- وضع وتنفيذ خطط المتابعة والتقييم.
- الإشراف على تنفيذ أنشطة البرنامج وفق خطة العمل والميزانية المعتمدة من قبل اللجنة التوجيهية.
- التنسيق والإشراف على أنشطة المكونات الوطنية للبرنامج
- إعداد التقارير الدورية المطلوبة لاجتماعات اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية
- إعداد وثائق جدول أعمال اجتماعات اللجنة التوجيهية.

• الوحدة التنفيذية

تتألف من أربعة خبراء متخصصين، هم مسؤول مالي واثنين من المسؤولين الإداريين وخبير رصد وتقييم للقيام بالمهام المالية والإدارية ومهام الرصد والتقييم للبرنامج، على التوالي تحت إشراف منسق البرنامج.

- خبراء استشاريون تقنيون (على المدى القصير) لتقديم الاستشارات وإجراء الدراسات المطلوبة في إطار البرنامج كما هو مطلوب في الخطة.
- هؤلاء هم خبراء وطنيون يتمتعون بخبرة كافية في مجال علم الأوبئة وهم يخدمون كبار أعضاء الخدمات البيطرية العامة الوطنية ويتم تعيينهم من خلال التشاور بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والدول المعنية للإشراف على تنفيذ مكونات البرنامج وتنسيقها على المستوى القطري. وهم مسؤولون عن إعداد وتقديم خطط العمل السنوية الوطنية والميزانية إلى منسق البرنامج الإقليمي لتجميعها. كما يديرون الأنشطة اليومية للبرنامج على المستوى الوطني، وينسقون بين البرنامج وحكومة البلد المعني

10. النتائج المتوقعة من تنفيذ البرنامج:

- تعزيز نظم مراقبة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المنشأ.
- تعزيز قدرات المحاجر البيطرية عند المنافذ الحدودية والجمركية.
- تعزيز قدرات المختبرات البيطرية وشبكاتها.
- بناء القدرات لصياغة وتنفيذ السياسات والتشريعات والكفاءات التشغيلية وزيادة الاستثمارات.
- التعاون والشراكات العربية / الأفريقية البينية بين المنظمات الإقليمية والدولية. والتنسيق مع أصحاب المصلحة، تعزيز سلاسل القيم الحيوانية لمكافحة الأمراض الحيوانية المنشأ والأمراض الحيوانية العابرة للحدود؛
- تعزيز قدرات الرصد والتقييم من أجل تحسين كفاءة وفعالية تنفيذ البرامج.

11. مدخلات البرنامج:

1-11 مساهمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

تساهم المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) في تنظيم اجتماعات اللجنة التوجيهية، بالإضافة إلى الأنشطة التالية:

- الدعم الإداري والمؤسسي لأنشطة البرنامج بالتنسيق مع الشركاء المنفذين والمؤسسات المتعاونة.
- الإشراف على الأنشطة المختلفة المتعلقة بالبرنامج.
- مراجعة تقارير البرنامج ومخرجاته.
- نشر الوثائق المختلفة المتعلقة بالبرنامج.
- توثيق المعلومات التي تم الحصول عليها من تنفيذ الأنشطة وتوزيعها على البلدان المعنية. تبلغ المساهمة المالية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) مليون دولار أمريكي.

2-11 مساهمة AU-IBAR:

كما ستساهم AU-IBAR في تنظيم اجتماعات اللجنة التوجيهية والفنية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم الدعم للسياسات، ومراجعة التشريعات وتحديثها، وتنمية القدرات على الاستخدام الفعال للمعايير الدولية للتجارة الآمنة والمستقرة. دعم الشبكات الإقليمية وجمع ونشر المعرفة بما في ذلك الرصد والتقييم.

3-11 تبلغ المساهمة المالية للمكتب الإفريقي للثروة الحيوانية مليون دولار أمريكي.

■ مساهمة الوكالات المانحة: 490.000 دولار.

■ 1 تعزيز أنظمة مراقبة الأمراض للأمراض الحيوانية المنشأ والأمراض الحيوانية المنشأ: وشمل ذلك تكلفة أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات المستخدمة في تحليل بيانات المسح وتكاليف رسم الخرائط الوبائية، فضلاً عن الدعم اللازم لحملة التوعية ذات الصلة:
الكلفة: 1.400.000.00 دولار

■ تعزيز قدرات وحدات الحجر البيطري الوطنية: هذا يتضمن تكلفة معدات الحجر الصحي وإعداد ونشر المبادئ التوجيهية.
التكلفة: 1.260.000.00 دولار

■ إعادة تأهيل المعامل البيطرية وتقوية شبكات المختبرات: وهذا يشمل تكاليف توفير المعدات والمواد الاستهلاكية اللازمة للمختبرات التشخيصية المختارة

وإعادة تأهيل بعض مختبرات إنتاج اللقاحات البيطرية المتميزة في المنطقة العربية والأفريقية، بما في ذلك توفيرها المعدات والمواد الاستهلاكية اللازمة لتعزيز قدرات إنتاج اللقاح. بالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير اللقاحات وفقاً لطلبات الدولة ذات المعنية أو حالات الطوارئ للوقاية من تفشي الأمراض ومكافحتها. وسيتم تقديم الدعم لشبكات المختبرات وللأنشطة لتسهيل اعتماد مختبرات ISO17025.

التكلفة الإجمالية: 3.000.000.00 دولار

- بناء القدرات وتنمية المهارات: يشمل ذلك تكاليف السفر وبدلات السفر والإقامة للمتدربين وتكلفة إعداد المواد التدريبية ورسوم مركز التدريب والتكاليف الأخرى ذات الصلة.

الكلفة الإجمالية: مليون دولار

- رفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين على طول سلاسل القيمة في البلدان الأفريقية والعربية (أصحاب الثروة الحيوانية والرعاة والتجار والشركاء التجاريون وواضعو السياسات والمؤسسات الإقليمية والدولية والسلطات البيطرية والمستثمرون ومشغلو الحجر الصحي، إلخ). تشمل عناصر التكلفة ورش عمل، برامج توعوية ومحاضرات لطلبة المدارس وبرامج إرشادية مرئية وصوتية ومنشورات وملصقات ورسوم شركات الاتصالات الوطنية.
- الكلفة الإجمالية: 1.100.000.00 دولار أميركي.

■ متابعة وتقييم البرنامج:

ويشمل ذلك متابعة أنشطة البرنامج ونفقات فريق الخبراء الخارجيين المستقلين الذي سيجري تقييم البرنامج، وإعداد التقرير النهائي بتكلفة إجمالية قدرها **1.350.000.00 دولار أميركي**.

4-11 مساهمات الدول المستفيدة:

تساهم جميع الدول المستفيدة عينياً بالدعم اللوجستي اللازم لتنفيذ مكونات البرنامج، كما ستساهم كل دولة بما يلي:

- راتب المنسق الوطني.
- رواتب موظفي المساعدة الفنية.
- مصروفات حملات التطعيم.
- توفير وسائل النقل ومصاريف تشغيلها (وقود، زيوت، صيانة، قطع غيار... الخ).

تقدر مساهمات الدول المستفيدة بالدولار الأمريكي (18.394.000.00).

12. الميزانية الإجمالية للبرنامج

ويقدر إجمالي ميزانية البرنامج بألف دولار أمريكي (27.994.000.00)، بينما تساهم الجهات المانحة العربية والإقليمية والدولية بألف دولار أمريكي (8.600.000)، وتقدر مساهمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمليون دولار أمريكي، وتساهم الدول المستفيدة بـ 18.394.000.00 دولار أمريكي.
